المشترك اللّفظيّ
Homophony

الباحثة: رنا جبار طعيش **أ.د. عزيز سليم القريشي**

جامعة واسط – كلية التربية للعلوم الانسانيّة

ranaalmeiky@gmail.com dr.aziz313@gmail.com

الملخص:

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة على سيد الأنبياء والمرسلين نبي الرحمة محمد (صلى الله عليه وعلى آله وصحبه المنتجبين)

أمّا بعد... فالاشتراك ظاهرة مهمة وجدت في كلام العرب شعرهم وقرآنهم، لهذا نجد أنّ علماء اللّغة والأصول وغيرهم قد تناولوه بأكثر من تعريف وبيان[1]، وهو من الظواهر اللغوية والدلالية البارزة في العربية والتي بحث فيها علماء اللّغة علاقة اللفظ بالمعنى، لاكتشاف المعاني من خلال الألفاظ الموضوعة لها، وقد شكلت الألفاظ العربية متعددة المعنى جزءاً مهماً من دراسة اللغويين بل وشاركهم الأصوليون في هذه الدراسة أيضاً، إذ إن الأصل في اللّغة أن يكون لكل معنى لفظ خاص به لا يشاركه فيه لفظ آخر، إلّا أنه وعلى الرغم من ذلك نجد أن الاستعمال اللغوي قد جاء في أغلب الأحيان مخالفاً لهذا الأصل أو مشاركاً له، ونتيجة لذلك ظهرت ألفاظ كُثر قد دلّت كل منهما على معانٍ متعددة، فتميزت العربية بكثرة المتعددات للمعنى من الألفاظ حتى أضحت من خصائصها، ولقد اصطلحوا على هذهِ الظاهرة بمسمى (الاشتراك اللفظي).

وليس بمستغرب أن يولوها ما تستحق من عناية فالقرآن مصدر التشريع الأول يعتمد تفسيره وتأويله على فهم معاني ألفاظه، مما يعين على فهم دلالات النص، وعلى هذا الفهم يكون بيان الأحكام، والتشريعات، والعقائد، ومفاهيم القرآن المتعدِّدة، ولأهميّة هذا الموضوع، عُنيَ العلماء بالألفاظ، ونشأ عن هذه العناية أعمال أثْرت التراث اللغويّ، بعضها مستقل في كتب، وأخرى في مباحث، وكثير منها مبثوث في كتب لهم أعمّ.

وعلى الرغم من أهمية المشترك، فقد نشأ خلاف في وجود تلك الظاهرة وغيرها، وما

يزال المتعرضون لهذه الظاهرة في اختلاف، إمّا في كثرتها أو في قلتها، وفي هذا البحث سنحاول تتبع ظاهرة الاشتراك اللفظي وما يتصل بها من قضايا عند صفي الدين الهندي عارضة آراءه وما دار بينه وبين العلماء من خلاف أو أتفاق حول ظاهرة المشترك اللفظي، وأسباب النشوء

Homophony

Researcher: Rana Jabbar Taeish
Prof. Dr. Aziz Saleem Al-Quraishi
Wasit University - College of Education for Humanities
ranaalmeiky@gmail.com
dr.aziz313@gmail.com

Praise be to God, Lord of the worlds, and prayers be upon the master of the prophets and messengers, the Prophet of Mercy, Muhammad (may God bless him and grant him peace and upon his chosen household and companions.To proceed... homophony is an important phenomenon found in the speech of the Arabs, their poetry and their Qur'an. Therefore, we find that linguists and etymologists and others gave more than one definition and statement of it [(1)]. It is one of the prominent linguistic and semantic phenomena in Arabic in which linguists explored the relationship between the word and its meaning , to discover meanings through the words assigned to them, and the multi-meaning Arabic words constituted an important part of the study of linguists, and even the etymologists shared them this interest and study as well. While the general rule in language is that each meaning has its own word that is not shared by any other word(s), yet we find that the linguistic use has often been contrary to this premise or associated with it, and as a result many words appeared that indicated multiple meanings for each of them, so Arabic was distinguished by the abundance of multiple meanings of words until this became one of its characteristics, and Arab linguists called this phenomenon (homophony).). It is not surprising that they give it the attention it deserves, because the Qur'an is the primary source of legislation. Its interpretation and Exegesis depends on understanding the meanings of its words, which helps to understand the semantics of the text, and on

phenomenon and others, and those dealing with this it are still in disagreement, either about its abundance or its scarcity in Arabic . In the present research , attempts are made to trace back the phenomenon of homonymy and the issues relevant to it as tackled by Saffi – Aldeen Alhindi through illustrating his views and the disagreement or agreement between him and other scholars about the phenomenon , and the reasons for its emergence.

this understanding depends the statement of rulings, legislations, beliefs, and the various concepts of the Qur'an. Due to the importance of the topic, linguists have paid special attention to such words a matter which led to writing works that enriched the linguistic heritage, some of them are independent in special books about the phenomenon , others are in pieces of research, and many of them are included within more general books.
Despite the importance of homophony, a dispute arose regarding the existence of this

أولاً:

الاشتراك في اللّغة: عند الجوهري(ت٣٩٣هـ)، وأبن منظور(ت٧١١هـ): يعني المخالطة بين أثنين او أكثر، بقصد الشراكة لا الغلبة بقول الأوّل منهم: "ورجل مشترك: إذا كان يحدَّث نفسه أنَّ رأيهَ مشترك ليس بواحد. وطريق مشترك: يستوي فيه الناس، واسم مشترك: تشترك فيه معان كثيرة كالعين ونحوها فإنه يجمع معاني كثيرة"[٢]، وقول الثاني: "شرك: الشركة والشركة سواء: مخالطة والشريكين، يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا وقد اشترك الرجلان وتشاركا وشارك أحدهما الأخر"[٣].

والاشتراك في الاصطلاح: المشترك اللفظيّ قد اختلفوا في اصطلاحه علماء اللغة قديماً وحديثاً، وهنا تكمن المشكلة بين المعنى اللغويّ والمعنى الاصطلاحي عندهم، فالصاحبي عرّفه بقول: "أن يكون اللفظة محتملة لمعنيين أو أكثر"[٤]، "أو تسمى الأشياء الكثيرة بالاسم الواحد نحو: عين الماء، وعين المال، وعين السحاب، وعين الجاسوس"[٥]، أو "كدلالة لفظ الخال على أخ الأم، والشامة الوجه والسَّحاب"[٦].

ولعل أفضل من عرّفه هم الأصوليون بقولهم: "بأنّه اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[٧].

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أوّل وجود لهذا المشترك في اللغة العربية قد ظهر في كتاب سيبويه بقوله: "إعلم أنّ من كلامهم... واتفاق

اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجَدتُ عليه من الموجدة، ووجدت إذا أردت وجدان الضّالّة"[٨]، وإن لم يكن قد صرّح بلفظه بشكل مباشر أو صريح، أو كما عند المبرد(ت٢٨٦هـ) "بلفظ أتفاق اللفظين واختلاف المعنيين..."[٩].

ثانياً: آراء العلماء في وقوعه من عدمه في اللغة:

١- آراء العلماء القدامى

تباينت آراء القدامى في وقوعه فمنهم من أَوجب وقوعه في العربية وعلتهم في ذلك أنّ المعاني غير متناهيه، والألفاظ متناهية، فاذا وزع لزم الاشتراك بالضرورة[١٠]، إلاّ أنّ الغالبية منهم ذهب إلى أنه ممكن الوقوع كالخليل(ت١٧٥هـ)، وتلميذه سيبويه(ت١٨٠هـ)، والمبرد(٢٨٥هـ)، وابن جني(ت٣٩٢هـ)، والثعالبي(ت٤٢٩هـ)، والسيوطي(ت١١٩هـ) وغيرهم[١١].

وحجتهم في ذلك أنه بالإمكان أنّ يقع في اللغات الغير توقيفية من واضعين، كأن يضع أحدهما لفظاً لمعنى، فيأتي الآخر يضعه لمعنى ثانٍّ فيشتهر أحدهما دون المعنى الآخر، وإمّا أن يكون الواضع واحداً لغرض الإبهام على السائل أو السامع قاصداً عدم الأفهام، لئلا يكون في التصريح مفسدة، كما روي عن الخليفة الأول عندما سأله رجل عن النبي، في مرادفته له أثناء الهجرة من مكة الى المدينة، من هذا الشاب؟ قال: هذا رجل يهديني السبيل[١٢].

ومنهم من قصر هذه الظاهرة قصراً شديداً تضييقاً لها، أو إلى إخراج الكثير من الفاظها أو كلماتها من المشترك اللفظي، كأبن درستّويهِ (ت٣٤٧هـ) وأبي علي الفارسيّ(ت٣٧٧هـ)، الذي أوعّز إلى اقتصارها على الاستعارة واختلاف اللهجات؛ إذ يقوله الفارسيّ: "وهو اتفاق اللفظيين واختلاف المعنيين فينبغي أنّ لا يكون في الموضع ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تُستعار لشيء فتكثر وتغلب فتصير بمنزلة الأصل"[١٣].

في حين ذهب ابن دستوريه إلى إنكارهِ جملة وتفصيلا، وإلى إخراج الكثير من الكلمات من مشتركها اللّفظيّ، فرأى في لفظة (وجد) حجة لإخراجه ممن زعم من العرب وقال فيه ما يتفق لفظه ويختلف بمعناه؛ ويعلل بأنّ ما ذكره سيبويه في أوليات كتابه بجعله من الأصول الاولى والمتقدمة، فظن ممن ظن أنّ هذا اللفظ واحد قد جاء لمعانٍ أخرى فهو ممن لم يتأمل المعاني جيد باعتبارها شيء واحد[١٤].

٢- آراء المحدثيين:

أختلف المحدثون في هذه الظاهرة على آراء كما اختلف العلماء من قبل، فمنهم من أنكره وضيق المقام عليه، ومنهم من أَوجده في

اللغة، فمن الذين أنكروا ظاهرة المشترك اللّفظيّ فيها من العرب الدكتور رمضان عبد التواب، ومن الغرب فندريس، إذ يقول عبد التواب: "المشترك اللفظيّ لا وجود له في واقع الأمر إلاَّ في معجم لغة من اللغات، اما في نصوص هذه اللغة واستعمالاتها فلا وجود إلاّ لمعنى واحد من المعاني هذا المشترك اللفظيّ"[١٥]، وأمّا فندريس إذ قال: "... بأن لإحدى الكلمات أكثر من معنى في وقت واحد نكون ضحايا الانخداع إلى حد ما"[١٦]، وشاطره الرأي أولمان.

أما الذين أثبتوه فمنهم الدكتور توفيق شاهين يقول راداً على المنكرين له بقول: "ولا معنى لإنكار المشترك اللّفظيّ مع ما روي لنا من الأساليب الصحيحة ومن الأمثلة لا يتطرق إليها الشك وله من الأسباب ما يدعو لوجوده في اللغة من واضع أو أكثر"[١٧]، ولجرجي زيدان رأيٌ أيضاً في إثباته، لا يختلف عمن سبقه وعزى وجود هذه الظاهرة لتنماز عمن سواها، وهي إحدى أسباب تفردها عن غيرها إذ يقول: "إنَّ من مميزات العربية دلالة اللفظ الواحد على معان كثيرة"[١٨]؛ وبين هذا وذاك خرجت فئة لا تنكره ولا توقعه بشكل كامل، بل تضيق في مفهومه كثيراً، لذا أخرجوا الكثير من الألفاظ ولم يعدوها مشتركاً كما فعل القدامى من قبلهم، ومن هؤلاء الذين كونوا رأياً وسطاً الدكتور إبراهيم أنيس[١٩]، والدكتور علي عبد الوافي الذي قرر أنه "من التعسف محاولة إنكار المشترك إنكاراً تاما.... غير أنه لم يكن ورود المشترك في اللغة العربية على الصورة التي ذهب إليها الفريق الثاني"[٢٠]، وإلى هذا القول ذهب إبراهيم أنيس، إذ توقف عن قبول كل ما ذكر على أنه من المشترك، فقال: "يظهر أن كلا الفريقين قد أسرف فيما ذهب إليه ويُعد عن جادة الصواب في بحثه، إذ لا معنى لإنكار المشترك اللفظي مع ما روي لنا في الأساليب العربية الصحيحة من أمثلة كثيرة، لا يتطرق إليه الشك، كذلك لا معنى للمغالاة في رواية أمثلة له مع ما في هذا من التعسف والتكليف"[٢١]، فضلا عن ما ذهبت إليه المعجمات ومصنفات اللغة.

أمّا رأيّ الشيخ الهنديّ في المشترك اللفظي، فلا يخرج عن ما يعتقده مذهبه في الأصول، وأشعريته في عقيدتة الشافعية للفروع، فيظهر ذلك جلياً بتعريفٍ خاصٍ له، وآراءٌ مفسرة لآراء العلماء الآخرين، وردّه على من غالى فيه او جحده، فكان حلقة وصل بين تلك الآراء، فهو كالفريق الثالث الذي توسط الآراء لا ينكره بالمرة ولكنّه لا يغالي فيه أيضاً، إذ أثبت أنه بالإمكان وقوعه على غالب الظن، اذا كان مفهوم التردد هي الصفة الغالبة فيه من بعد البحث والاستقراء[٢٢].

فجاء تعريف الهندي للمشترك اللّفظيّ بقول: "هو اللفظ الموضوع لشيئين مختلفين أو أكثر من حيث هما كذلك من غير نقل عن

أحدهما إلى الآخر"[٢٣]، فبدأ الشيخ يفصل في تعريفه والذي كاد يُقارب تعريف ما أتى به الرازي للمشترك اللّفظيّ، غير أنه كان يُشير إلى ما وقع فيه الرازي من قصور، فاحترز بقوله (الواحد) و(لشيئين مختلفين)، عن قول (لحقيقتين مختلفتين) دون وجود (الواحد)، فكان يرى في لفظة الواحد اخراجاً للأسماء المتباينة والمترادفة منه، ويرى في لفظة لشيئين أوسع وأشمل مفهوما من لفظة لحقيقتين لأن الثانية لا تتناول الصفتين ولا الفردين على الرغم من إنهما من المشترك اللفظي، ومن (حيث هما كذلك) عن المتواطئ ومن (غير نقل) عن المجاز والمنقول[٢٤].

ويلحظ على شيخنا الهندي أنه ذهب إلى عدم إنكاره مطلقاً، وذلك لأنه يرى "أن المعاني غير متناهية، ومن جملتها الأعداد وهي غير متناهية، والألفاظ متناهية، وحجتهم في ذلك أنها مركبة من الحروف الهجائية وهي متناهية، فيكون المركب من المتناهي متناهٍ، فاذا وزّع المتناهي على الغير متناهي لزم الاشتراك بالضرورة[٢٥]، فضلا عن ذلك فإنّ في اللغات لفظٌ دالٌ على مسمى الوجود، لمساس الحاجة في التعبير عنه، إذ ثبت في علم الكلام أنّ وجود كل شيء عينه ماهيته، فالمختلف بالماهية متخالف بالماهية أيضا وعليه يصبح اللفظ الدال عليهما مشتركًا، وهو رأي أبو الحسن الاشعري (ت٣٢٤هـ) في حين ذهبت المعتزلة انه زائد وذهب الفلاسفة إلى أنّه يكون في الواجب دون الممكن[٢٦]، ويلحظ من خلال القراءة المتعمقة، والاستقرائية للشيخ صفي الدّين الهنديّ، لهذه الظاهرة اللغويّة في اللغة، أنَّ دلالة معرفته فيها إمّا (بالنص) وإمّا بـ(الاستدلال)؛ إمّا الأوّل: فيصرّح به من قبل الواضع نفسه بقول: "هذا اللّفظ مشترك بين هذين المفهومين. أو هذا حقيقة في هذا وفي هذا من غير نقل..."[٢٧].

وإمّا الثاني: فيكون عن طريق الاستدلال ولكن من وجوه عدة، يراها الشيخ الهنديّ الطريقة المُثلى لمعرفته، "أحدها: أنَّ يبقى الذهن متردداً في مفهوماته، حيث لا يتبادر شيء منها إليه إلّا بقرينة، ثانيها: أن أهل اللسَّان إذا أرادوا إفهام احد المعنيين على التعيين، اقتصروا على مجرد إطلاق اللّفظ، وإنْ أرادوا إفهام أحدهما على التعيين لم يقتصروا عليه، بل ضموا إليه شيئا آخر، فيعلم أن اللّفظ مشترك بينهما، ثالثهما: أن يكون اللفظ مستعملا في معنيين، ولا يصح سلبه عن كل واحد منهما، فيعلم أنه حقيقة فيهما..."[٢٨]، فجوّز الشيخ الهنديّ بعد البحث التام والاستقراء، وقوع المشترك اللّفظيّ في القرآن الكريم والأحاديث النبويّة الشريفة، حاله بذلك حال الأصوليين، حيث أثبت جوازه فيهما بقول: "هو دليل الجواز

وزيادة، واذا ثبت جواز وقوعه في كلام الله تعالى، ثبت جواز وقوعه أيضا في كلام الرسول، إذ لا قائل بالفصل"[٢٩]، ومن أمثلته في الآيات القرآنية نذكر منها:

١- الدِّينَ:

فقد أورد الهندي هذا اللفظ في بيان قوله تعالى:﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾[٣٠]، وقوله تعالى:﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾[٣١]، وقد أشار الهندي أن لفظ (الدين) في جميعها هو الإسلام والإسلام بمعنى الإيمان، بدليل قوله تعالى:﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾[٣٢]، وقال ابو حيان(ت٧٤٥هـ) عن معناه: "الجزاء(دنَّاهم كما دانوا)، وقال قتادة، والحساب (ذلك الدين القيم)[٣٣] قاله ابن عباس، والقضاء (ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله)[٣٤]... قاله أبو الفضل... والملة (رضيت لكم الإسلام دينا)[٣٥]، (وإن الدين عند الله الإسلام)[٣٦] والقهر، ومنه المدين للعبد، والمدينة للأمة قاله يمان بن رئاب... وحكى أهل اللغة دِنْتُه بفعلة دَيْناً ودِيناً بفتح الدال وكسرها جازيته... والَّدين السياسية، الدَّيان السايس، ... والدين الحال، قال النظير بن شميل: سألت اعرابياً عن شيء، فقال: لو لقيتني على دين غير هذا لأخبرتك، والدين الداء عن اللحياني"[٣٧].

٢- الكَفَـر:

أورد الهندي لفظ الكفر في بيان قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[٣٨]، يرى الهندي أنه بالإمكان أن يقع مشتركاً بالاشتراك المعنوي بين كل المسميات معه فليزم صحة تأثير قدرة العبد في كلها[٣٩]، ويقول أبو حيان: "أن الكفر: الستر، ولهذا قيل: كافر للبحر، ومغيب للشمس، والزارع، والدافن، والليل، والمتكفر، والمتسلح، فبينها كلها قدر مشترك وهو الستر"[٤٠].

٣-الطحا:

وقد أورد الهندي هذه اللفظة في بيان قوله تعالى: ﴿ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴾[٤١]، أي بمعنى الأرض المنبسطة المتواطئة، وما يعممها هو "لفظة "ما" وقيل يتناول العقلاء أيضا قال تعالى:﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾[٤٢]، وأن جميع ما يتناول المعرف باللام أو الإضافة يفيد العموم"[٤٣]، ويقول صاحب تفسير البحر "أن طحاها: أي : بسط ووطأ، ويأتي طحا بمعنى ذهب...، ويقال : ما أدري اين طحا، أي: ذهب. قاله أبو عمرو، وفي أيمان العرب: لا والقمر الطاهي، أي: المشرق المرتفع"[٤٤].

٤- القَسْوَرَة:

أورد الهندي هذا اللفظ عند بيان قوله تعالى:﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ﴾[٤٥]، والقسورة كما هو معروف أحد

أسماء الأسد، ويقال: ان القسورة لفظ يطلق لرماة صيادين[٤٦]

٥- العين:

وقد أورد هذا اللفظ الهندي عند بيان قوله تعالى:﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[٤٧]، ويرى الهندي أنلفظ أعين "قد يكون لفظ واحداً والمعنى كثيراً فذلك اللفظ: أما أن يكون قد وضع أولا لواحد من تلك المعاني ثم نقل منه إلى غيره، أو وضع فيها ابتداء من غير نقل"[٤٨]، ويقول الفارابي في ديوان الأدب في ذكر معاني العين:" العين: عين الركية. والعين: عين الماء. والعين: الديدبان. والعين: عين الشمس. والعين: حرف من حروف المعجم. وعين: الشي: خياره. والعين: الشيء: نفسه. ويقال لقيته أول عين أي شي، ويقال: ما بها من عين: أي أحد. انتهى"[٤٩].

٦- إلى بمعنى الغاية:

أورد الهندي الحرف (إلى) بمعنى الغاية عند بيان قوله تعالى:﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾[٥٠]، من أن هذا الحرف مشترك بين إدخال الغاية من عدمه، فعدّه مشتركاً لفظياً وهو بذلك وافق ما ذهب إليه الأسنوي الذي جوّز وقوعه بقول: "وأعلم إن كان منفصلا عما قبله بمفصل معلوم بالحس كقوله تعالى﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾[٥١]، فإنّه لايدخل وإلاّ فيدخل كقوله تعالى:﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، فإن ﴿الْمَرَافِقِ﴾ ليس منفصلا عن اليد بمفصل معلوم غير مشتبه بما قبله وما بعده، كفصل الليل من النهار، بل بجزء مشتبه فلما كان كذلك لم يكن تعيين بعض الأجزاء بأولى من الآخر، فوجب الحكم بالدخول"[٥٢]، وقريب من قول الأسنوي قال السبّكي في إبهاجهِ: "... وان لم يتميز حسا استمر ذلك الحكم على ما بعده مثل: ﴿ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾، فإن المرفق غير منفصل عن اليد بمفصل محسوس"[٥٣]، وموافقة الهندي لهما يدل أجازته وقوع الاشتراك في هذا النوع، ومن ناحية ثانية نجده قد خالف العلامة الرازي بذهاب الأخير بعدم جواز ذلك الوقوع إذ قال: "لا يجوز أن يكون اللفظ مشتركا بين عدم الشي وثبوته"[٥٤]، وأوضح الرازي بإن المشترك اللفظ هنا لا يفيد إلاّ التردد بين مفهوميه، وهذا التردد حاصل بين النقيضين قبل وضع اللفظ له وسماعه وأشار أن وضعه يعد من العبث، غير أن الهندي يرى على فرض أن هناك انحصار للفائدة فيما ذكره الرازي من التردد، ولكن حصوله يكون بعد الوضع منها لا قبله، وهو بتعين أحدهما بأقل قرينة مقالية أو خالية بخلاف قبل الوضع، فإنه لا يزول التردد بذلك، ويعدّ الهندي كلام الرازي صحيحاً أن صدر من وضع قبيلة واحدة، أما أن صدر من قبيلتين فلا[٥٥].

ونافلة القول أن النظرة اللغوَيَّة للشيخ صفي الديَّن الهنديّ في المشترك اللّفظيّ وأقسامه، كان يراه في أغلبها بطريق الاستقراء، بعد جمع الآراء والبحث والتقصي والاستفسار، يضع ما آثره في ذلك وما أملته عليه الحقائق وإنْ خالف في بعضها كبار العلماء ومواقفهم فيه، فقصد الشيخ في علومه ومسائله هو طرح الحقيقة دون مجاملة، وإنْ كان ذلك على حساب مذهبه أو عقيدته أو من وافقهم من العلماء في غيرها، وهذا يأتي من جانب الأمانة العلمية والتفقه العميق دون تعصب أو تزمت بالرأي، وذلك ما كان يتمتع به خُلق الشيخ الهندي، حسب ما نقل عنه كل من ترجم حياته، ومنهجيته في العلم ونقله للآخر.

أسباب نشوء الاشتراك اللفظي:

١- الاستعمال المجازي:

ويعد هذا العامل من أهم عوامل النشوء للمشترك اللفظي، ولا يقع الاستعمال المجازي في هذا الباب بصورة متعمدة، كما هو الحال في الشعر ، بل يقع كما قال السيوطي في بيئة لغوية واحدة وفي وقت واحد دون تواضع بينهم، ثم يشتهر هذا اللفظ وسرعان ما ينتشر بين البيئات العربية، بشكل واسع وازمنة طوال، وهذا ما نجده في لغتنا المركبة، فما أكثرها عند المتكلمين، فبعضها يبقى بفترات متفاوته ويهجر، إذ يبقى ضمن حدود بيئته الصغيرة وبعضها الأخر يصارع من أجل البقاء، ثم ما يلبث أن يموت بانحسار جيله من المتكلمين به، غير أن ذلك عدم بقاء اللغة، ومن أسباب الاستعمار المجازي لفظ: الراوية، ومعناها الجمل الذي يحمل قربة الماء ثم أصبحت على ما هو معروف الآن بمعنى القربة مجازاً من إعطاء الشيء اسم مكانه[٥٦].

٢- التطور الصوتي:

والمقصود به تغير حاصل في النطق، يطرأ على لفظ ما عن طريق الزيادة، أو القلب المكاني، أو الإبدال أو عن طريق الحذف، مما ينشأ نتيجة لذلك تطابق بين هذا اللفظ ولفظ آخر يختلف عنه في المدلول، فيحصل الاشتراك هنا[٥٧]، فمن ضمن القلب المكاني، (دمى) و(دام) إذ قال كراع: أن (دام) في باب استفعال: استدام، ويستعمل بمعنى استدمى ومنه خطا وخاط، وبقلب خطا إلى خاط صارتا من ضمن المشترك اللفظي[٥٨].

٣- الاقتراض اللغوي:

ويحدث هذا السبب بين اللغات فقد تُطابق الكلمة المقترضة كلمة أخرى موجودة في اللغة المقترضة، فتكون بذلك مشتركاً لفظياً، إذ يقول إبراهيم أنيس في ذلك مثلا: (يبرج) بمعنى الحصن أقترضته العربية من اليونانية، وصادفت هذه المادة قد وجدت في العربية بمعنى أخر فأصبحت هذه المادة تستعمل ضمن الاشتراك اللفظي[٥٩].

٤- تعدد اللهجات:

ذكر اللغويون أن اختلاف اللهجات من بين أهم تلك الأسباب التي أدت إلى وقوع المشترك اللفظي في اللغة، وذلك ما إن تضع إحدى القبائل لفظاً لمعنى، إلاّ وقد آتت أخرى لتضع آخر لنفس المعنى دون أن تعلم أحدهما بصنيع الأخرى ثم يشتهر اللفظان كالأصل لإفادته ذلك المعنى ومن أمثلة الاشتراك اللفظي بسبب التعدد اللهجيّ: الألفت فهو الأعسر في لغة تميم، والأحمق في لغة قيس، ولا يمنع أن يوضع أو يستعمل اللفظ الواحد للدلالة على معنيين قصداً، بل من الممكن أن يكون من قبل الواضع نفسه، أو من قبل واضعين أثنيين، يضع أحدهما لفظاً لمعنى، كما يقول السيوطي ثم يضع الآخر لمعنى آخر، ويستمر استعمال اللفظ بالمعنيين الموضوعين كليهما(٦٠).

فالكلمات على نحو ما تبين رموز طيِّعةُ مرنه، وسواء كثر المشترك اللفظي إلى الحد الذي كتب فيه مصنفات، أو قل إلى الحد الذي اعترف به منكروه، فالأمر واحد وهو وجوده في اللغة، وله دور فعال في تحديد هذه الدلالة أو تلك، إلاّ أن الفرق الذي قد يبدو بين الفريقين، أن المثبتين لم يبحثوا في أسبابه ووجوده، بل اكتفوا بحدّ القول باعترافهم فيه، وأنه جاء من تعدد اللهجات، أو التوسع المجازي وما شاكل ذلك، على العكس من ذلك نجد المقلون فيه أو المنكرون له، نقبوا بحثا عن اسباب حدوثه، دعماً لآرائهم وتزكية لها، غير أن المتتبع لما ورد في اللغة من ألفاظ وكلمات دالة على المشترك اللفظي، يلحظ في أغلبها أنها تعود إلى تنوع الاستعمال والارتجال والنقل، لذا لابد من ضبط الدلالة من هذا النوع من الألفاظ، وتتبعها في كل مرحلة لينماز بعدها المنقول من المرتجل فيهما عن غيره.

الخاتمة

١. غير خافٍ أن لنشأة الاشتراك اللفظي عواملَ لغويةً واجتماعية وتاريخية، كما لا يُنكر وجود تلك الظواهر في لغات البشر، أما في العربية المشتركة والتي تُعدّ من أغنى اللغات في الاشتراك فقد تحدث جمهور اللغويين عنها مقرِّين بوجودها، وأفرد بعضُهم لها كتبا، وعارض قوم آخرون فأنكروا وجود تلك الظاهرة، وأوَّلوا شواهدها، وردوها إلى أسباب، منها: الازدواج اللهجي، والتطور اللغوي، والاختلاف في الاستعمال بين الحقيقي والمجازي، والاقتراض اللغوي، وتعدد المسميات، وتداخل الصفات مما له علاقة بقضية الدالّ والمدلول. وقد تناول البحث ما قاله الهندي وكلام اللغويين في تلك الظاهرة.

٢. أن هذه الظاهرة موجودة في كل اللغات، على المستوى الفصيح أو على المستوى اللهجي، وهي مما يُكسب اللغة صفة الغنى، فهذه الظاهرة، من طبيعة اللغة البشرية حتى

مع غلبة الظن على أنها لا تظهر في المراحل الأولية لنشأة اللغة.

٣. أن الخلاف لم يكن جوهرياً، في ظاهرة المشترك اللفظي وغيره، مما يدل على ذلك أن المؤيدين لهذه الظاهرة يصفون ما آل إليه الواقع اللغوي، ولم يبحثوا في أسباب وجودِها في اللُّغة، بل اكتفَوا بالإقرار بها، في حين تحدث المنكرون لوجودها والمقلون لها عن أسباب تلك الظاهرة، فهم في حقيقة الحال مقرُّون بوجودها، وبذا لا نكاد نرى خلافا في الإقرار بوجودها– بل وبدا ذلك واضحٌ لدى الغالبية منهم فذهبوا إلى إمكانية وقوعه في العربية كالخليل، وسيبويه، وأبي زيد الأنصاري، وابن جني، وحجتهم في ذلك من أنه بالإمكان أنّ يقع في اللغات الغير توقيفية من واضعين، كأن يضع احدهما لفظاً لمعنى، فياتي الأخر يضعه لمعنى ثانٍّ فيشتهر احدهما دون المعنى الآخر، وإمّا أن يكون الواضع واحدٌ لغرض الإبهام على السائل او السامع قاصداً عدم الأفهام، لئلا يكون في التصريح مفسدة، كما روي عن الخليفة الأول عندما سأله رجل عن النبي، في مرادفته له اثناء الهجرة من مكة الى المدينة، من هذا الشاب؟ قال: هذا رجل يهديني السبيل.

٤. لا ننسى أن في أصل اللغة بعض الفروق الدقيقة التي خَفِي وضعُها عن المتأخرين، وهذه طبيعة اللغةُ، فاللغة في أصل نشأتها يُوضع لكل مدلول فيها دالٌّ واحد، ومع تطورها ونشأة اللهجات قد يتحول العام إلى خاص، والخاص إلى عام، وتلغى الفروق.

الهوامش والإحالات:

(١)يُنظر: المخصص في اللغة،١٧٣/٤.
(٢)الصحاح: ١٥٩٣/٤،١٥٩٤(مادة شرك).
(٣)لسان العرب: ٤٥٠/١٠ (مادة شرك).
(٤)الصاحبي في فقه اللغة: ٤٥٦
(٥)يُنظر: دراسات في فقه اللغة،٣٠٢
(٦)يُنظر: لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر،٢٤١
(٧)المزهر: ٣٦٩/١.
(٨)الكتاب: ٢٤/١.
(٩)كتاب ما اتفق لفظه واختلف معناه: ٣.
(١٠)يُنظر: المحصول: ١ /٣٦٠، والأحكام للآمدي: ١٩/١، والإبهاج: ٢٤٩/١.
(١١)يُنظر: الكتاب: ٢٤/١، والصاحبي: ٣٢٧، والمزهر: ٣٦٩، وفي اللهجات العربية: ١٩٢، ودراسات في فقه اللغة: ٣٠٢، وفقه اللغة(الوافي):١٨٩ .
(١٢)يُنظر: صحيح البخاري: ٢٥٩/٤، والمسند: ٢٨٧/٣، والمزهر:١٦٩/١.
(١٣)المخصص: ١٧٣/٤.
(١٤)المزهر:٣٨٥/١.
(١٥)فصول في فقه اللغة: ٣٣٤.
(١٦)اللغة (فندريس):٢٢٨.
(١٧)المشترك اللغويّ نظريةً وتطبيقًا: ١٠٤.
(١٨)تأريخ آداب اللغة العربية: ٥٤/١.
(١٩)يُنظر: دلالة الألفاظ إبراهيم أنيس: ٢١٤،٢١٣.
(٢٠)فقة اللغة (الوافي): ١٩٠.
(٢١)في اللهجات العربية:١٩٢،١٩٣، ويُنظر: دلالة الألفاظ: ٢١٣،٢١٤
(٢٢)يُنظر: نهاية الوصول في دراية الأصول: ٢١٣/٢.
(٢٣)المصدر نفسه: ٢١٣/٢.
(٢٤)المصدر نفسه: ٢١٤/٢، ويُنظر: المحصول:٣٥٩/١.
تعريف الرازي: "هو اللفظ الموضوع لحقيقتين مختلفتين أو أكثر وضعا أو لا من حيث هما كذلك".
(٢٥)يُنظر: النهاية (للهندي): ٢١٤/٢، والأحكام للآمدي: ١٩/١، ونهاية السول: ٢٢٤/١.
(٢٦)يُنظر: النهاية (للهندي): ٢١٥/٢.
(٢٧)النهاية (للهندي): ٢٢٤/٢، و يُنظر: الفائق: ٨٢/١.
(٢٨)المصدر نفسه: ٢٢٥/٢.
(٢٩)المصدر نفسه: ٢٢٧/٢.
(٣٠)سورة آل عمران: ١٩.
(٣١)سورة البينة:٥.
(٣٢)سورة آل عمران:٨٥.
(٣٣)سورة الروم:٣.
(٣٤)سورة النور:٢.
(٣٥)سورة المائدة:٣.
(٣٦)سورة آل عمران:١٩.
(٣٧)تفسير البحر المحيط: ١٣٦/١.

(٣٨)سورة البقرة: ٦

(٣٩)يُنظر: النهاية (للهندي): ١٠٦٤/٤.

(٤٠)تفسير البحر المحيط: ١/ ١٧٠.

(٤١)سورة الشمس: ٦.

(٤٢)سورة الشمس: ٥.

(٤٣)النهاية (للهندي): ١٢٩٥/٣.

(٤٤)تفسير البحر المحيط: ٤٧٢/٨.

(٤٥)سورة المدثر: ٥٠، ٥١.

(٤٦)يُنظر: النهاية (للهندي): ٤٤٨/٢، والمشترك اللغوي نظريةً وتطبيقًا: ٥٨.

(٤٧)السجدة: ١٧.

(٤٨)النهاية (للهندي): ١٣٨/١.

(٤٩)المزهر: ٢٩٨.

(٥٠) سورة المائدة:٦.

(٥١) سورة البقرة:١٨٧.

(٥٢) نهاية السول:١/٢١٠,٢١١.

(٥٣) الإبهاج: ١٦١/٢.

(٥٤) المحصول:١/٣٦٨.

(٥٥) ينظر: النهاية (للهندي)، ١/٢٢٣,٢٢٤.

(٥٦)يُنظر: المزهر: ٣٧٥/١، وفي اللهجات العربية، ٨٩٣، وفصول في فقه اللغة: ٣٢٦.

(٥٧)يُنظر: فقه اللغة (الوافي): ١٩٢.

(٥٨)يُنظر: دراسات في فقه اللغة: ٣٠٤، وفصول في فقه اللغة: ٣٢٩.

(٥٩)يُنظر: في اللهجات العربية: ١٩٦، وفصول في فقه اللغة: ٣٣١.

(٦٠)يُنظر: المزهر: ٣٨١/١، ودراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح: ٣٠٨.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١- الإبهاج في شرح المنهاج، تأليف تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي وابنه تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي- تحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، نشر مكتبة الكليات الأزهرية بمصر، سنة ١٤٠١ هـ.

٢- الأحكام في أصول الأحكام، تأليف سيف الدين علي بن أبي علي الآمدي، تحقيق الشيخ عبد الرزاق عفيفي، الطبعة الأولى بمطبعة مؤسسة النور بالرياض، سنة ١٣٨٧هـ

٣- تأريخ آداب اللغة العربية، تأليف جرجي زيدان، مؤسسة هنداوي، سنة ١٨٩٩هـ.

٤- تفسير البحر المحيط أبو حيان الأندلسي، (ت ٧٢٠ هـ)، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود، الشيخ على محمد معوض، د. زكريا محمد المجيد التوفي، د. أحمد التجولي الجمل، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، الطبعة الاولى، سنة ١٤٢٢هـ،٢٠٠١م.

٥- دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، دار العلم للملايين بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، سنة ١٣٧٩هـ،١٩٦٠م.

٦- دلالة الألفاظ، تأليف الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة، سنة ١٩٨٤م.

٧- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، عنيت بتصحيحه ونشره: المكتبة السلفية القاهرة ، سنة ١٣٢٨هـ ، ١٩١٠م.

٨- الصحاح، لإسماعيل بن حامد الجوهري، تحقيق أحمد عبد العفو، دار العلم لملايين، بيروت، سنة ١٣٩٩هـ ، ١٩٧٩م.

٩- صحيح البخاري ، تأليف محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفي سنة ٢٥٦ هـ (بنا) الدكتور مصطفى عبد الرحيم ديب البغا نشر وتوزيع دار القلم دمشق، بيروت دار الإمام البخاري دمشق، الطبعة الأولى، سنة١٤٠١ هـ ، ١٩٨١م.

١٠- الفائق في أصول الفقه، تأليف صفي الدين محمد بن عبد الرحيم بن محمد الأرموي الهندي الشافعي، تحقيق الدكتور علي العميري.

١١- فصول في اللغة، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة السادسة، سنة ١٩٩٩م.

١٢- فقه اللغة، تأليف الدكتور علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الطبعة السابعة، سنة ١٣٩٣هـ،١٩٧٣م.

١٣- في اللهجات العربية، تأليف د. إبراهيم أنيس (١٣٤٩هـ)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الرابعة، سنة ١٩٧٣.

١٤- الكتاب/ أبو البشير عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام هارون، دار الجبل، بيروت، الطبعة الأولى.

١٥- لسان العرب، تأليف العلامة الإمام أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر ، بيروت.

١٦- اللغة، جوزيف فندريس، تعريب، عبد الحميد الدواخلي، ومحمد الفصاصو مكتبة الأنجلو المصرية، مطبعة لجنة البيان العربي، ١٩٥٠ م.

١٧- لهجات العرب وامتدادها إلى العصر الحاضر، تأليف عيد محمد طيب، د.ن، القاهرة، سنة١٩٩٤.

١٨- ما اتفق لفظه واختلف معناه، تأليف أبي العباس محمد بن يزيد المبرد النحوي (ت٢٨٥هـ) دراسة وتحقيق أحمد محمد سليمان ابو رعد، جامعة ،الكويت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م .

١٩- المحصول في أصول الفقه، للإمام الفخر الرازي، تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ، نشر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢٠- المخصص، تأليف أبي الحسين علي بن إسماعيل ابن سيده (ت٤٥٨ هـ)، طبعة المطبعة الأميرية الكبرى بولاق مصر، سنة ١٣٢٠ هـ.

٢١- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تأليف العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، علي محمد الجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات الكتب العصرية صيدا، بيروت، سنة ١٩٨٠م.

٢٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، طبعة المكتب الإسلامي، دار صادر، بيروت.

٢٣- المشترك اللغوي نظريةٌ وتطبيقًا، تأليف الدكتور توفيق محمد شاهين، الناشر مكتبة وهبة، الطبعة الأولى، سنة النشر ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٢٤- نهاية السول في شرح منهاج الأصول: تأليف عبد الرحيم بن الحسن الآسنوي، طبعة عالم الكتب، بيروت، ومعه سلم الوصول للمطيعي.

٢٥- نهاية الوصول في دراية الأصول، تأليف صفي الدين الهندي(ت٧١٥هـ)، أصل الكتاب رسالة دكتوراه، دراسة وتحقيق الدكتور

صالح بن سليمان اليوسف، والدكتور سعد بن سالم السويح، جامعة الإمام بالرياض، المكتبة التجارية بمكة المكرمة .